مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية

المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان

19 إبريل 2012

1- نحن وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية عقدنا اجتماعنا السابع والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ 19 إبريل 2012. ورأس الاجتماع معالي السيد براناب موخرجي وزير مالية الهند، وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد ألفونسو غويرا مدير الشؤون الدولية في بنك المكسيك المركزي، بينما تولى منصب النائب الثاني الدكتور محمد سالم وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر.

إجراءات تأمين التعافي الاقتصادي العالمي

2- لا نزال نشعر بالقلق إزاء هشاشة التعافي الاقتصادي العالمي رغم بعض التحسن المشاهد مؤخرا. وبينما أدت الإجراءات الأخيرة على مستوى السياسات إلى تخفيض المخاطر الآنية الناجمة عن أزمة منطقة اليورو فإن مخاطر التطورات السلبية لا تزال مرتفعة، بما فيها المخاطر من احتمال تجدد التوترات في منطقة اليورو وأسعار النفط المرتفعة والمتقلبة. ولا تزال وتيرة النمو العالمي مكبوحة ويشوبها الغموض، مع ظهور آثار سلبية على النمو في العديد من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ونرى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة لاستعادة الثقة وتعزيز النمو العالمي من خلال التنسيق المتبادل للسياسات ومراعاة انتقال التداعيات.

3- وندعو الاقتصادات المتقدمة لمواصلة الجهود الكفيلة باستعادة الاستقرار وتنفيذ برامج تتسم بالمصداقية وإمكانية الاستمرار لتصحيح أوضاع المالية العامة حسب الحاجة لتعزيز الثقة في استمرارية القدرة على تحمل الدين دون تراجع مفرط في الطلب المحلي فضلا على تنفيذ إصلاحات هيكلية أكثر فعالية وسياسات اقتصادية كلية تحث على

تعزيز النمو العالمي. ونطلب كذلك اعتماد مزيج أفضل من السياسات لكبح انتقال التداعيات السلبية في هيئة تقلبات التدفقات الرأسمالية وأسعار السلع الأولية. وندعو إلى الحرص في مراقبة عملية تخفيض قروض التمويل التي تمارسها بنوك منطقة اليورو وذلك لضمان عدم تأثيرها سلبا على توافر التمويل للأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما في ذلك التمويل المتاح للتجارة والبنية التحتية.

4- ونحن ملتزمون بدعم النمو القوي والمنصف والشامل للجميع على أساس قابل للاستمرار ومن ثم الإسهام في تحقيق التعافي العالمي. وسوف ينصب تركيزنا على إنشاء فرص العمل وعلى شبكات الأمان الاجتماعي الفعالة وفي المتناول التي توفر الحماية للفقراء وفئات المجتمع الضعيفة. ونشعر بالقلق العميق إزاء هبوط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وندعو إلى الوفاء بالتزامات تقديم المعونة بالكامل وفي الوقت المناسب بغية دعم البلدان منخفضة الدخل في سعيها لتحقيق إمكاناتها الاقتصادية بالكامل ومواصلة التقدم نحو إحراز "الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة".

5- ونأخذ بعين الاعتبار الجهود الجارية بشأن اعتماد منهج شامل ومتوازن وأكثر مرونة في إدارة التدفقات الرأسمالية. ولدينا تحفظات قوية على المنهج الموحد الذي اقترحه خبراء الصندوق ونعرب عن إصرارنا على ألا تترتب عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي التزامات جديدة على الأعضاء. ويجب أن تتوافر لصناع السياسات المرونة وصلاحية التقدير الاستنسابي في اعتماد السياسات التي يرونها ملائمة وفعالة لتخفيف حدة المخاطر المصاحبة للتدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة. وينبغي اعتبار تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية جزءا لا يتجزأ من مجموعة الأدوات الاحترازية الكلية. وأبرزت أزمة منطقة اليورو أيضا الحاجة إلى إخضاع آليات إعادة هيكلة الديون السيادية لمزيد من الدراسة.

6- وندعو إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيف التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأولية، بالنسبة لأسعار الغذاء والوقود على السواء، والتي تتسبب في إضعاف احتمالات النمو وتؤثر سلبا على الفقراء والفئات الضعيفة. ويفترض في مثل هذه الإجراءات أن تشمل تحسين تنظيم أسواق مشتقات السلع الأولية والإجراءات المنسقة

لتعزيز الأمن الغذائي وأمن الطاقة، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. ويجب توجيه الاهتمام لتمهيد أثر زيادات الأسعار على الاقتصاد وعلى حماية الفئات الضعيفة.

دور المؤسسات المالية الدولية وإصلاحها

7- نؤكد الأهمية القصوى للوفاء بالالتزامات المستقبلية المعنية بإصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي على أساس كامل وفي الوقت المناسب، على النحو الذي اتفق عليه مجلس محافظي الصندوق. وتتضمن هذه الالتزامات إجراء مراجعة شاملة لصيغة حصص العضوية بحلول شهر يناير 2013 واستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول شهر يناير 2014. ونرى أن الهدف الأسمى يجب أن يتمثل في التعبير بشكل أفضل عن تنامي دور الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل في الاقتصاد العالمي مع تعزيز صوت الدول الفقيرة والصغيرة والضعيفة وزيادة تمثيلها. ومن المفترض أن تؤدي صيغة الحصص المنقحة إلى حدوث زيادة في أنصبة الحصص المحسوبة والفعلية للاقتصادات الديناميكية تمشيا مع مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، وينبغي ألا تكون على حساب الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى. وندعو الأعضاء لتنفيذ إصلاحات عام 2010 في نظام الحصص والحوكمة في الصندوق بحلول موعد الاجتماعات السنوية في أكتوبر 2012. ونطالب أن تؤدي إعادة مواءمة المجلس التنفيذي إلى زيادة عدد المقاعد التي تشغلها الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وندعو إلى تخصيص مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء على أن يكون محل مقعد يشغله أحد البلدان المتقدمة.

8- وننظر بعين الاعتبار لنطاق المقترحات الرامية إلى تعزيز أنشطة الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف التي يقوم بها الصندوق وتحسين اندماجها وتوازنها. ونؤيد تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز قدرة الصندوق على تحديد المخاطر المؤثرة على النظام المالي أينما كانت، لكننا نؤكد أن فعالية رقابة الصندوق وقوة تأثيرها تعتمد على جودة تحليلاته ومشورته والمساواة في تطبيقها، وعلى الثقة القائمة بين الصندوق وبلدانه الأعضاء، وعلى زيادة التقدم في إصلاحات نظام حوكمته، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير "مكتب التقييم المستقل".

9- ونرحب بالجهود الجارية لضمان حصول الصندوق على الموارد اللازمة للقيام بدوره في مواجهة تكثف المخاطر في الاقتصاد العالمي والمساعدة في تلبية احتياجات جميع بلدانه الأعضاء التي قد تتأثر، لكننا نؤكد أنه لا ينبغي أن تؤدي جهود تعزيز قدرة الصندوق على الإقراض إلى إضعاف خصوصيته كمؤسسة تقوم على حصص العضوية وأن يدعمها التزام تام بإصلاح نظام الحوكمة.

10- وندعو الصندوق لأن يكون مستعدا عند التحرك لتلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل من التمويل الإضافي، بما في ذلك التعامل مع أثر ارتفاع أسعار الطاقة. وتتمثل الأولوية الآنية في استكمال مجموعة تدابير التمويل المقررة في عام 2009 وذلك لتمكين الصندوق من تلبية الاحتياجات المتوقعة حتى نهاية عام 2014. وندعو إلى زيادة الجهود لحشد الدعم من المانحين وإلى قيام الصندوق بعقد مناقشات مبكرة حول كيفية تلبية احتياجات التمويل الأطول أجلا بغية ضمان عدم وجود أي ثغرة في التمويل المطلوب.

11- ونؤكد أهمية تقوية تدفقات التمويل الإنمائي إلى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لمواجهة التحديات الآنية ودعم احتياجات التنمية على المدى الأطول. ونشعر بالقلق إزاء توقعات تراجع الإقراض من البنك الدولي في هذا المنعطف الخطير بسبب قيود القدرة المالية. ومن ثم فإننا ندعو إلى إيجاد حلول جديدة لتعزيز القدرة المالية لدى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بما في ذلك إجراء مناقشات بين المساهمين حول مدى كفاية رؤوس أموالهم. ونحث البنك الدولي على تحسين استجابته من خلال اعتماد سياسات وأدوات أكثر مرونة وابتكارا. وتأتي "أداة تمويل البرامج وفقا للنتائج" التي صدرت الموافقة بشأنها مؤخرا لتكون بمثابة خطوة أولى في هذا الاتجاه.

12- ونؤيد مبادرة البنك بتشجيع الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في سياق عملياته من أجل مساعدة البلدان على تصميم وتنفيذ الشبكات الاجتماعية الفعالة. ولا تقتصر أهمية الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي أثناء الأزمات فحسب، لكنها ضرورية أيضا في الأوضاع العادية حيث تعمل على تعزيز الإنتاجية وبناء رأس المال البشري. ونرى أن هناك مجالا واسعا للتعلم بين بلدان الجنوب وندعو البنك لتيسير مثل هذا التبادل للمعرفة. ونرحب بصدور العدد الجديد من "تقرير التنمية في العالم" الذي يركز على قضية الوظائف ونتطلع إلى صدور مقترحات ملموسة حول كيفية تنفيذ التوصيات الواردة فيه.

13- ونحث البنك على مواصلة ارتباطه بالبلدان متوسطة الدخل وبالاعتماد على قدراتها الذاتية بفعالية أكبر لتحقيق مزايا أكبر على مستوى التنمية، لا سيما في التصدي للفقر. وينبغي أن يتوصل البنك لوسائل مبتكرة للاستفادة من موارده ومعارفه لتحقيق هذه الأهداف بما في ذلك من خلال تعزيز التبادل بين بلدان الجنوب.

14- ونؤكد أهمية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تلبية الاحتياجات الإنمائية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمر بمرحلة انتقالية بالقدر الكافي، وندعو إلى زيادة الموارد والمشورة على مستوى السياسات والمساعدة الفنية اللازمة للتصدي للتحديات الاقتصادية والإنمائية الضخمة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك البطالة المرتفعة والمستمرة.

15- ونرحب بتعهد البنك الدولي، والصندوق مؤخرا، بتوجيه اهتمام كاف إلى الدول الصغيرة، مع المراعاة الكاملة لزيادة درجة هشاشتها وتعرضها لمخاطر الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية، فضلا على القيود المرتبطة بحجمها. ونرحب بإنشاء مجموعة عمل تضم المديرين التنفيذيين في الصندوق الممثلين للدول الصغيرة من أجل إبراز مشاغل هذه البلدان. وندعو لإجراء التعديلات والتحسينات الملائمة في التسهيلات التمويلية وأطر السياسات للاستجابة للظروف المتعلقة بخصوصية الدول الصغيرة.

16- وندرك أنه لأول مرة في تاريخ البنك الدولي تم اختيار رئيس البنك في عملية تقوم على العلنية حيث انطوت على مناظرات حول أولويات المؤسسة ومستقبلها. وقدمت البلدان النامية مرشحَين بارزَين- السيدة نغوزي أوكونجو-إيويلا والسيد خوسيه أنطونيو أوكامبو - ونشعر بالامتنان لهما على التزامهما واستعدادهما لطرح أفكار جديدة وإبراز الحاجة إلى التغيير في نظام حوكمة البنك الدولي. ونهنئ الدكتور جيم يونغ كيم لاختياره كرئيس للبنك الدولي ونعرب عن تأييدنا له آملين أن يلتزم بالتعهدات التي قطعها أثناء الفترة السابقة على اختياره. وينبغي البناء على هذه العملية في عمليات الاختيار في المستقبل، مع ضرورة أن تتسم بالشفافية و قائمة على الجدارة بالفعل.

البنية التحتية والتنمية القابلة للاستمرار

17- نرى أن إدراك إمكانات النمو في اقتصاداتنا وتحقيق أهدافنا الحيوية في مجالات التنمية والاندماج والبيئة سيقتضي تنفيذ زيادة تدريجية في الاستثمار في مشروعات البنية التحتية على مدار العقود القليلة القادمة. ونتوقع حدوث فجوة تمويلية كبيرة وندعو إلى بذل الجهود لتقوية البنيان الحالي للمؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية. ونرى أن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يساهم مساهمة فعالة وندعو "مؤسسة التمويل الدولية" لدعم زيادة مشاركة القطاع الخاص. ونظرا لتزايد مجموع الوفورات في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فإننا ندعو إلى توثيق التعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك من خلال القطاع الخاص لتحويل هذه الوفورات إلى مصدر تمويل مستقر ومحدد المسار وتدريجي لمعالجة التحدي الذي يلوح في الأفق. ونتطلع إلى نتائج المراجعة التي دعا إليها قادة مجموعة بلدان "بريكس" لاستكشاف مزايا ومقومات إنشاء بنك جديد للتنمية من أجل تعبئة الموارد لمشروعات تنمية البيئة التحتية القابلة للاستمرار في بلدان "بريكس" وغيرها من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

18- ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول "التنمية المستدامة" (ريو + 20) باعتباره فرصة حيوية للمجتمع الدولي لتجديد التزامه السياسي بدعم الأهداف النهائية المتمثلة في التنمية القابلة للاستمرار، وفقا لمبادئ وأحكام "إعلان ريو حول البيئة والتنمية"، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في نفس الوقت، و"جدول أعمال القرن الحادي والعشرين"، و"خطة تنفيذ جوهانسبرغ".

مسائل أخرى

19- من المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ 10 أكتوبر 2012 في طوكيو، اليابان.

قائمة المشاركين[1]

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم السابع والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ 19 إبريل / نيسان 2012. وقد رأس الاجتماع معالي السيد براناب موخرجي وزير مالية الهند، وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد ألفونسو غويرا مدير الشؤون الدولية في بنك المكسيك المركزي، بينما تولى منصب النائب الثاني الدكتور محمد سالم وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع التاسع والتسعون لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ 18 إبريل / نيسان 2012، برئاسة السيد ألوك شيل، نائب مدير عام الخزانة في الهند.

المجموعة الإفريقية: كريم دجودي، الجزائر؛ جان بابتيست أمان، كوت ديفوار؛ جان–لويس كايمبي، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ محمد همام، مصر؛ أتنافو تكليولو، إثيوبيا؛ لوك أويوبي، غابون؛ فرانكلين بلني، غانا؛ نغوزي أوكونجو–إيويالا، نيجيريا؛ رافين غوردان، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: بين سون، الصين؛ كوشيك باسو، الهند؛ سيد شمس الدين حسيني، جمهورية إيران الإسلامية؛ آلان بيفاني، لبنان؛

عبد الحفيظ شيخ، باكستان؛ روبرتو تان، الفلبين؛ ساراث أمونوغاما، سري لانكا؛ مايا الشويري، سوريا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: ألفريدو ماكلوغين، الأرجنتين؛ روجيريو ستودارت، البرازيل؛ آنا فرناندو مايغواشا، كولومبيا؛ جوني غرامايو، غواتيمالا؛ كارلوس بيريز فيرديا، المكسيك؛ أوسكار هندريك، بيرو؛ موريس سويت، ترينيداد وتوباغو؛ خوزيه روجاس راميريز، فنزويلا.

المراقبون: يسر برنيه، صندوق النقد العربي؛ إينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ناتالي سيلي، إكوادور؛ ستيفن بورسي، منظمة العمل الدولية؛ بيراما سيديبي، البنك الإسلامي للتنمية؛ كريم العينوي، المغرب؛ مانويل مونتيز، مركز الجنوب؛ فؤاد البسام، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ حسن قبازرد، منظمة "أوبك"؛ سليمان العوفي، المملكة العربية السعودية؛ سلطان بن ناصر السويدي، الإمارات العربية المتحدة؛ روب فوس، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ أليكس تريبيلكوف، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة.

[1] الحضور علي طاولة المناقشات.

ضيوف الشرف: كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ روبرت زيليك، رئيس البنك الدولي.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: عمار باتاشاريا، انااليسا بالا، سوزان كوادروس، اندزولي مندوغا.

المنسق البحثي لمجموعة الأربعة والعشرين: جومو سوندارام.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: روزاليند موات، يوليا تيودورو، داليلا بندورو.